

Distr.: General

17 June 2022

Arabic

Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والعشرون

البند 99 (د) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يتعلق هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 37/76، بضرورة مواصلة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية داخل الأمم المتحدة ويتضمن أيضاً المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

110722 290622 22-09524 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة 37/76
5	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
5	بوركينا فاسو
6	كوبا
8	المكسيك

أولا - مقدمة

- 1 - أكدت الجمعية العامة، في الفقرة 1 من قرارها 37/76 بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال.
- 2 - وفي الفقرة 2 من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في 11 أيلول/سبتمبر 1987 في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (انظر A/CONF.39/130).
- 3 - وفي الفقرة 6 من القرار، كررت الجمعية العامة دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 7، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير تلبيةً لذلك الطلب.
- 4 - وفي 11 شباط/فبراير 2022، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتزم فيها تزويدها بأرائها بشأن الموضوع بحلول 31 أيار/مايو 2022. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد وردت ردود من بوركينا فاسو وكوبا والمكسيك. وستنشر أي ردود ترد بعد 31 أيار/مايو على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تُقدّم بها⁽¹⁾. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة 37/76

- 5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة بذل الجهود بغية تعزيز الترابط بين نزع السلاح والتنمية، بما في ذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وظل التنسيق بين الوكالات من خلال آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة يؤدي دورا حيويا في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة إدماج شواغل نزع السلاح والشواغل الإنمائية في أنشطة كيانات الآلية بغية تجسيد الصلة بين نزع السلاح والتنمية على نحو أفضل.
- 6 - وباعتماد خطة عام 2030، أعادت الأمم المتحدة التأكيد أن السلام والأمن والتنمية ترتبط ارتباطا غير منفصم، وأن الوعي بالروابط وفهمها شرطان مسبقان ضروريان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتدرك الأمم المتحدة أن التنظيم والإدارة الفعالين للأسلحة يمكن أن يسهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 7 - والصلة الحاسمة بين منع العنف والحد منه والتنمية واضحة في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 16-4، التي تركز على ضرورة الحد بدرجة كبيرة من تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وقد واصل مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أداء

(1) www.un.org/disarmament

دورهما بوصفهما من الجهات المشتركة في رعاية مؤشر هدف التنمية المستدامة 16-4-2⁽²⁾، حيث قدّما الدعم للدول في جمع وإدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة. ومما يبسر هذه الجهود الاستبتيان المتعلق بتدفقات الأسلحة غير المشروعة في سياق بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتقارير الوطنية المقدمة من الدول عن تنفيذها برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد يسرت آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة تبادل الآراء وتنسيق الإجراءات الميدانية دعماً لتنفيذ الأنشطة في إطار المؤشر 16-4-2. وعلاوة على ذلك، قدم مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة دعماً مالياً للشركاء المنفذين لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر تتعلق بوجه خاص بالغاية 16-4.

8 - وفي محاولة لزيادة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية على الصعيد القطري، أشرف مكتب شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تنفيذ الأنشطة المقترحة في إطار كيان "إنقاذ الأرواح"، وهو مرفق أنشأه الأمين العام في إطار صندوق بناء السلام. وتدعم الأنشطة الجارية حالياً في جنوب السودان وجامايكا والكاميرون هذه الدول الأعضاء في التصدي للعنف المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها في إطار نهج شامل للأمن والتنمية المستدامين.

9 - ووفقاً للمادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة، تتعهد جميع الدول الأعضاء بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. ومنذ عام 1981، تعهد مكتب شؤون نزع السلاح بتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وهو أداة طوعية لتحقيق الشفافية تُبلّغ من خلالها الدول الأعضاء عن مستويات إنفاقها العسكري السنوي. ووفقاً لذلك، ما فتئ كل من خفض النفقات العسكرية وتعزيز الشفافية والثقة بين الدول فيما يتعلق بهذه المسألة مدرجين في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أمد بعيد. وتستدعي الأهمية المستمرة للبندين مشاركة كاملة لجميع الدول بطريقة متسقة. وقد تمثلت المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء في ذلك التقرير أساساً لتحديد اتجاهات الإنفاق العسكري وتعزيز المناقشات بين الدول الأعضاء بشأن المستويات المناسبة لذلك الإنفاق. وقد تساعد أيضاً على تهيئة الظروف للتنمية من خلال نزع السلاح. ويمكن الاطلاع على المعلومات التي قدمتها الدول في قاعدة البيانات الإلكترونية التي يتعهد مكتب شؤون نزع السلاح.

(2) المؤشر 16-4-2: "نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي تحرّرت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية".

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

بوركنيا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[31 أيار/مايو 2022]

وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، تُعد بوركنيا فاسو واحدة من أفقر البلدان في العالم. ومنذ استقلالها في عام 1960، واجهت بوركنيا فاسو ولا تزال تواجه أزمات أدت إلى انتشار الأسلحة على أراضيها وتداولها بصورة غير مشروعة.

وإضافة إلى ذلك، تقع بوركنيا فاسو في قلب غرب أفريقيا وهي تشكّل جسراً بين أفريقيا الساحلية ومنطقة الساحل والصحراء. ونظراً لموقعها الجغرافي، فقد عانت ولا تزال تعاني آثار مختلف الأزمات دون الإقليمية.

ويؤدي انتشار الأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة إلى حدوث أعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وشنّ الهجمات المسلحة على الطرق الرئيسية في البلد، وما إلى ذلك. ومنذ نيسان/أبريل 2015، تزايدت التهديدات بوقوع هجمات وعمليات اختطاف تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة التي تنهب البلد. ويُضاف إلى الأسلحة، استخدام هذه الجماعات للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

ونظراً لانعدام الأمن وعدم الاستقرار، يضطر السكان إلى التخلي عن العديد من الأنشطة المدرة للدخل. وبسبب الإرهاب وانعدام الأمن، هُجرت أجزاء من البلد تماماً ولا تُستغل الموارد المختلفة الموجودة فيها، ويؤدي ذلك إلى خسارة حقيقية في إيرادات البلد ويعرقل بالتالي التنمية. وهذا هو حال بعض مناجم الذهب التي اضطررتها الأعمال الإرهابية إلى الإغلاق، وقد أُنْزِلَ ذلك سلباً على الناتج المحلي الإجمالي. وتجبر الأعمال الإرهابية العمال على مغادرة مناطق عملهم والانتقال إلى المراكز الحضرية أو شبه الحضرية ليصبحوا ممن يتلقى المساعدة.

ولذلك، يمكن لنزع سلاح مختلف الجماعات الإرهابية المسلحة أن يعيد تفعيل الأنشطة الاقتصادية في أجزاء معينة من البلد، ولا سيما تلك التي تواجه تحديات أمنية خطيرة. ومن المؤكد أن هذا من شأنه أن ينعش تنمية البلد.

وفي ضوء ما تقدم، فإن بوركنيا فاسو مقتنعة بوجود صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية. ولذلك، فإن نزع السلاح عامل قوي في تنمية المجتمعات المحلية، وأبعد من ذلك، البلد بأسره. ونزع السلاح، وبصورة غير مباشرة تعزيز السلام والأمن، شرطان لا غنى عنهما لتحقيق التنمية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[27 أيار/مايو 2022]

لقد شهدنا الحالة المحبطة الناجمة عن الأزمات المتعددة التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع البلدان، وخاصة في بلدان الجنوب. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون راضيا عن الإجراءات التي اتخذت لتعزيز التنمية. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030 يتطلب التزاما متجددا.

ووفقا لهيئة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واستنادا إلى المعلومات المستكملة لتقرير التجارة والتنمية لعام 2021 الصادر في 24 آذار/مارس 2022، نُقِّح معدّل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2022، وخُفِّض من 3,6 في المائة إلى 2,6 في المائة، مما يشير إلى حدوث تباطؤ اقتصادي. وقد يؤلّد ذلك موجة من الصدمات المالية قد تدفع بعض البلدان النامية إلى دوامة من الإعسار والركود ووقف التنمية.

وتشير التقديرات الواردة في التقرير السنوي المعنون "المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية" الذي تصدره اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنه بين عامي 2020 و 2021، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنحو خمسة ملايين، في المنطقة هذه وحدها. وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد ارتفع من 81 مليونا إلى 86 مليونا.

والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مهددة أيضا من جراء الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وغير ذلك من الظواهر المرتبطة بالآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. وكما هو مبين في التقرير المعنون "الجفاف بالأرقام: استعادة الجاهزية والقدرة على الصمود"، الذي قُدِّم في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، سيواجه أكثر من 2,3 بليون شخص الإجهاد المائي في عام 2022، وسيتعرض زهاء 160 مليون طفل لموجات جفاف شديدة وطويلة.

وفي هذا السياق، يصبح تنفيذ إعلان الحق في التنمية أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وينص الإعلان، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986، على أنه ينبغي إعادة توجيه الموارد الموفرة نتيجة تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية.

ونقوض النزاعات وسباق التسلح الجهود الدولية المبذولة من أجل تعزيز التقدم. وتشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها نصف السنوي للاتجاهات لعام 2021، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، إلى أثر النزاعات وأعمال العنف على تشريد الأشخاص الفارين منها، وتشير إلى أنه بحلول منتصف عام 2021، شُرِّد قرابة 51 مليون شخص داخل بلدانهم.

وفي عام 2020، بلغ الإنفاق العسكري العالمي 1,981 تريليون دولار، بزيادة قدرها 2,6 في المائة مقارنة بعام 2019، وفقا لإحصاءات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

وتؤكد هذه الأرقام ضرورة استحداث صندوق دولي تشرف عليه الأمم المتحدة ويُخصّص له نصف النفقات العسكرية الحالية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في الصلة بين نزع السلاح والتنمية، ولا سيما من خلال تنفيذ الأحكام المتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام 1987، الذي حظيت فيه كوبا بشرف كبير تمثّل في توليها منصب أحد نواب الرئيس. وينص برنامج العمل على اتخاذ تدابير لخفض مستوى وحجم النفقات العسكرية وإعادة تخصيص تلك الموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية.

وستواصل كوبا الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ويتبنّى التزام حكومة كوبا وإرادتها السياسية من أمثلة مختلفة، منها مساهمة الجيوش العمالية الشبابية، التي تشكل جزءاً من القوات المسلحة الثورية، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلد. فأفراد الجيوش العمالية الشبابية يشاركون في الإنتاج الزراعي والصناعي، والتشييد، وعمليات الإجلاء والبحث والإنقاذ أثناء الكوارث الطبيعية والمناخية.

ولا تتعلق الأهداف المحددة في القوانين الكوبية وفي الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030 بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضاً بالتزامات المستمرة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي.

وتخصّص كوبا غالبية مواردها العامة للمجالات التي تسهم مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة. وقُدّر ما أنفقتة على التصدي لجائحة كوفيد-19 في عام 2021 بأكثر من 16 بليون بيسو كوبي، خُصّصت لتطعيم السكان الكوبيين، وشراء الأدوية وما يتصل بها من مواد، ودعم برنامج ضمان الأجور للانقطاع المبرر والضروري عن العمل.

وبموجب قانون ميزانية الدولة لعام 2022، من المقرر أن تبلغ النفقات المدرجة في الميزانية 224,58 بليون بيسو كوبي. وستخصص نسبة 69 في المائة من هذا المبلغ للتعليم والرعاية الصحية والمساعدة والضمان الاجتماعي.

وإن نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي، في ظل رقابة دولية فعالة، يظل مهمة ملحة وحتمية للبشرية. ويجب على الدول الأعضاء أن تحترم التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وأن تمتثل لها امتثالاً صارماً. ويجب وقف سباق التسلح، وإعادة تخصيص تلك الموارد الكبيرة لكفالة حياة كريمة لجميع البشر الذين يعيشون على هذا الكوكب ولتحقيق تنمية مستدامة تسهم في رفاه الأجيال المقبلة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[30 أيار/مايو 2022]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة وفقا لقرار الجمعية العامة 37/76 المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة بغرض تضيق الفجوة التي تزداد اتساعا باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفي السياق الدولي الحالي، الذي يتسم بجائحة نجمت عن انتشار فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وبمقارب الأزمات المالية والاقتصادية وأزمات الطاقة والأزمات البيئية والاجتماعية والغذائية، يظهر تناقض شديد بين حجم الموارد الاقتصادية المكرسة لاستدامة الترسانات وزيادتها وحجم الموارد المكرسة للتنمية ونزع السلاح في العالم. ورغم أن بعض الدول اضطرت إلى خفض إنفاقها العسكري من أجل تلبية الاحتياجات الصحية، لا يزال هذا الإنفاق مفرطا في جميع أنحاء العالم.

ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، بلغ الإنفاق العسكري العالمي في عام 2021 ما قدره 2,1 تريليون دولار لأول مرة في التاريخ. ويمثل ذلك زيادة نسبتها 0,7 في المائة مقارنة بالعام السابق ويمثل 2,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبالتالي، وصل الإنفاق العسكري العالمي إلى مستويات قياسية في العام الثاني من الوباء، رغم انخفاض النمو الاقتصادي.

وهذه الأرقام المثيرة للقلق وإعلان بعض الدول عن عزمها على تحسين ترساناتها العسكرية أو زيادتها أو صقلها تناقض بشكل صارخ هذا الزمن الذي يستدعي مواصلة تلبية الاحتياجات الصحية العالمية على وجه السرعة، ويزداد فيه الفقر بسبب الحالة الصحية السائدة وتراجع النمو الاقتصادي، وتلح فيه الحاجة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، لا يمكن تبرير استمرار تخصيص موارد اقتصادية هائلة للحفاظ على الترسانات العسكرية وزيادتها وتحديثها.

والمكسيك مصممة على تحمل مسؤوليتها في بناء عالم أكثر إنصافا وعدلا وسلاما. وفي هذا الصدد، تشارك في جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل، الذي يسهم في خفض الإنفاق العالمي على الأسلحة، وتشجيع توجيه المزيد من الموارد إلى التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية.

وقد ركزت المكسيك على وضع وثائق ورؤى وتحليلات استراتيجية، مما أعطاهما نظرة عامة ومحددة لقضايا الاتجار بالأسلحة.

وفي إطار الامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، تعمل المكسيك على تشجيع التعاون في مجال الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والشفافية في الإنفاق العسكري وزيادة تدابير بناء الثقة.

وإضافة إلى ذلك، وإدراكاً من المكسيك للصلة بين منع العنف والحد منه والتنمية الاجتماعية، نفذت سياسات عامة مختلفة على الصعيد الوطني، بما في ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

- حملة "نعم لنزع السلاح، نعم للسلام" التي استمرت تنفيذها على الصعيد الوطني في عام 2021. وتسعى السياسة العامة هذه إلى المساعدة في خفض معدلات العنف المرتفعة عن طريق زيادة الوعي العام بمخاطر امتلاك الأسلحة النارية والذخيرة. وتتطوي الحملة على تشجيع المدنيين على التسليم الطوعي لأسلحتهم مقابل توفير منافع اقتصادية أو تقديم إعانات عينية لأسرهم (في شكل موارد اقتصادية أو ضروريات أساسية أو أجهزة منزلية). وبين 21 كانون الثاني/يناير 2019 و 20 أيلول/سبتمبر 2021، تم العثور على 5 966 مسدساً وبنادق وقنبلة وعلى 1 091 055 طلقة ذخيرة وجرى تدميرها. وفي المقابل، تم توزيع ما يعادل 18 654 471,50 بيسو مكسيكي من المنافع الاقتصادية. واستفاد من هذه الموارد الاقتصادية 4 596 شخصاً، منهم 1 667 امرأة و 2 929 رجلاً. وهذه الحملة مبادرة اجتماعية مشتركة بين المؤسسات، اضطلع بها بالتنسيق بين المجتمع المدني والكنيسة الكاثوليكية ومستويات الحكومة الثلاثة، بمشاركة وزارة الدفاع الوطني وبالتعاون محلياً مع الوزارات التالية: وزارة الداخلية، ووزارة السلامة العامة، ووزارة التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الإدماج والرعاية الاجتماعية.
- خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2024، التي يجري في إطارها اتخاذ إجراءات لتعزيز التنمية بهدف مكافحة ومنع الجريمة والعنف. فعلى سبيل المثال، شُرع في بناء شبكة من الأماكن المخصصة للابتكار والحرية والفن والتثقيف والمعرفة (برنامج PILARES) في العاصمة مكسيكو. وتتيح هذه الأماكن، التي تقع أساساً في الأحياء الأكثر تهميشاً وعنفًا، إمكانية وصول المجتمعات المحلية إلى فرص التعليم والتدريب والتنمية، التي أُتيحَت بفضل إمكانية الاستفادة من المدارس الإلكترونية وحلقات العمل لريادة الأعمال والتدريب على مختلف الحرف.
- البرامج الاجتماعية التي تركز على الأسر التي تعيش في مناطق مهمشة جداً أو مناطق ترتفع فيها معدلات العنف أو في مناطق يشكل السكان الأصليون أغليبيتها، بغية معالجة العقبات الهيكلية التي تعترض سبيل التنمية. وقد بلغت الميزانية المخصصة للبرامج الاجتماعية عام 2021 ما قدره 185 3920,4 مليون بيسو مكسيكي (9 133,7 مليون دولار). وبلغت الموارد المخصصة للبرنامج المتعلق بمعاش الرعاية الاجتماعية لكبار السن 135 6620,1 مليون بيسو مكسيكي (6 683,6 مليون دولار) عام 2021. وبلغ مجموع الموارد المخصصة للبرنامج المتعلق ببذل الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الدائمة 16 6140 مليون بيسو مكسيكي (818,5 مليون دولار) عام 2021.

وبالنسبة للمكسيك، تبني السياسة الاجتماعية المتبعة بلداً يتمتع بالرفاهية. وتسترشد البرامج الاجتماعية في المكسيك بمبدأ تصحيح المظالم الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي، دون التأثير على التعايش السلمي أو روابط التضامن أو التنوع الثقافي أو البيئة.